السعدون مدد الجلسة الخاصة لحين انتهاء قائمة المتحدثين

جانب آخر من الجلسة الخاصة

### ترتب عليهما عدم دقة وسلامة البيانات والنتائج

# «المحاسبة» استعرض تقريره أمام «الأمة»: ضعف وقصور

## الشايع: هناك مادة تسمح لرئيس الديوان بوضع أو حذف أي ملاحظة لكنني لم ألجأ إليها

وكيل ديوان المحاسبة يوسف المزروعي متحدثاً

الخبيرة في ديوان المحاسبة سوسن المضف تلقي كلمتها

**الإدارة العليا « ما تشق وتخيط» بكيفها .. والملاحظات لا تحذف إلا بعد الاقتناع**

**طرحنا مفهوم الحوكمة.. والربط بين الجهات الحكومية سيخفض هدرا كبيرا في الأموال**

**هناك رقابة على «الديوان» من المالية وإذا أردتم رقابة ثانية فعدلوا القانون**

**غير صحيح أننا لا نرد على الاستفسارات .. وهناك بنود تحتاج العودة إلى 2800 ملف للإجابة**

**شكلنا لجنة من 11 عضوا لبحث الملاحظات المستمرة وهناك جهات غير جادة في معالجتها**

**المزروعي: كل ما طرح سيؤخذ بعين الاعتبار.. وإذا تسلط مسؤول فسنحاسبه**

لشركة على مدار 35 عاما بـ20 مليون دينار وقيمتها السوقية مليارا دينار، ويجب أن يحقق وزير الإسكان مع هؤلاء المسؤولين ويحيلهم إلى النيابة العامة.

النائب د. محمد المهان: المشكلة يعاني منها المواطن الكويتي، ينتظر 25 سنة لتسلم بيته، والكل يعاني من دخول التاجر في المناطق السكنية ومشكلة الإسكان من أهم المشاكل التي لا بد من حلها، وقد تحدثنا عن مشكلة منطقة أم الهيمان ووجودها بين المصانع وحكم المحكمة قال إن هذا الموقع غير مناسب ويجب حله، ومنطقة صباح الأحمد تم بناؤها وتوزيعها على أساس تكون المرافق والجامعات جاهزة عند اتسلم البيوت ولكن للأسف لم تكن جاهزة وليست جاهزة حتى الآن.

النائب ثامر السويط: شهدت هذه القاعة مئات الأحاديث والمداخلات عن القضية الإسكانية والمداخلات مستحقة والناس منزعجة من أنها تعيش في بلد نفطي وتمتلك أكبر صندوق سيادي، وهناك طابور انتظار معدله 25 سنة ينتظر الكويتي بلا مسكن كريم، والكلام مستحق لكن "التحلطم" والتذمر لا يحل المشكلة، ولذلك نقول شكرا للجنة الإسكانية وهي قضية لا تُحل إلا من خلال حزمة تشريعات تعالج الأسباب، منها هذا المقترح الذي يفترض أن تبادر به الحكومة.

وأضاف: اقتراح إنشاء المدن الإسكانية واقتراح إلغاء الوكيل المحلي وضبط فوضى القطاع كفيلة بمعالجة الأزمة الإسكانية، تسببت في وصولنا إلى مرحلة كبيرة من الإحباط بالنظر إلى ما فعلته قطر، وكل مسؤول يجب أن يخجل من هذا التردي والانحدار في البنية التحتية والخدمات، وللإخوة في قطر نبارك لهم هذا الإنجاز حيث اتهموا بأنهم أنفقوا المليارات على الملاعب، وحقيقة الأمر أنها استثمرت في البنية التحتية، بينما أموالنا في صندوق الأجيال القادمة معرضة للخسارة.

النائب عبدالله فهاد: نشكر اللجنة على التقرير النوعي والجهد الجبار والذي به فكرة وبه إبداع غير مألوف عن القوانين الفاشلة خلال 30 سنة ماضية، والذي أوضح التفكير المحدود لدى الوزراء المتعاقبين، واليوم هناك عجلة للتنمية ينبغي ألا تتوقف، وهناك هواجس تجاه عوائق البنية تحتية من الطاقة والماء والصرف الصحي ، فالمطلاع يعاني للليوم من الكهرباء، وهذه أشياء فنية تحتاج إلى مليارات ولا يوجد ربط لمجارير المياه مع البحر، يعني أن كل منطقة سكنية جديدة مهددة بالغرق لأن مجاريرها داخلية تحت الأرض، ولا بد من وجود ضمانات فنية، لأن هذه القضية بدأت تؤرق جميع الكويتيين.

النائب مهند الساير: كنت أحد مقدمي هذا المقترح، ونحن على قناعة أن قانونا واحدا لن يحل القضية الإسكانية، فهيئة الاستثمار تقول هذا المشروع بلا جدوى بالرغم من أنه في السعودية والإمارات هيئة الاستثمار لديهما تمتلك الشركات الأكبر في المشروع الإسكاني، والاستثمار في الإسكان أكثر استثمار آمن وربحية، وأرى أن المستفيد من الأزمة هو متخذ القرار.

وأضاف: اليوم نفتح صفحة جديدة مع الحكومة والقضية الإسكانية مهمة، كل شاب وشابة تبدد الحلم لديهم بسبب سوء إدارة الدولة، أتكلم عن قانون يعالج جزءا من المشكلة، ولابد من أن وزارات الدولة تتعاون لحل المشكلة، ولا أقدم حلولا جزئية فأبني مدنا إسكانية ولا أزودها بالكهرباء، فهل هذا حل؟

وتابع: نحن مقدرون كل الملاحظات التي طرحت وبعض النصوص من الممكن ان يتم معالجتها في المداولة الثانية، وعلينا الاتفاق على ضرورة إلزام الحكومة بتطبيق القانون وإلا فانه لن يقدم جديدا.

النائب سعود العصفور: القضية الإسكانية معاناة لكل بيت تقريبا، الطلبات زادت على 120 ألف طلب إسكاني، هذا الوضع لو استمر بالطريقة القديمة فلن نستطيع معالجة المشكلة خلال 200 سنة، والقانون أحد الحلول الجديدة الممكنة ونشكر مقدميه، لكن المشكلة ليست مشكلة قوانين، قوانيننا تعمر دولا وليست دولة، ولكن مشكلتنا في التنفيذ.

وأضاف: القانون يسمح بدخول القطاع الخاص ومواد القانون يوجد ما يقابلها في مؤسسة الرعاية السكنية ولكن لم يتم استغلالها وتطبيقها، لدينا مشكلة رئيسة وهي أن الشعب لا يثق في التاجر ولا يثق في قدرة الحكومة في الرقابة على التاجر، والقانون لا يوجد به نص ضابط للشركات لذلك من الممكن أن يدخل من هذا الباب التاجر الذي تسبب في القضية الإسكانية مثلما حدث في الخيران الذي كان هدفه وحدات سكنية وتحول إلى وحدات تجارية تباع للناس.

النائب د. عبدالعزيز الصقعبي " مقرر لجنة شؤون الإسكان والعقار": مع الأسف تجاربنا السابقة، عندما نضع التاجر في مواجهة المواطن فالخاسر والضحية يكون المواطن، القانون يبقى على مسؤولية الدولة ضمانا لحقوق المواطن، وهي جزء أساسي ولديها سهم ذهبي وكل ذلك منصوص في القانون ضمانا للمواطن الذي هو شريك وله حق الرقابة على شركته.

وأضاف: هذا القانون إذا لم تكن إدارة تنفيذية فلا طبنا ولا غدا الشر، نحن نجتهد في وضع القوانين ونأخذ ملاحظات النواب في عين الاعتبار والقانون أداة جديدة في يد المؤسسة العامة للرعاية السكنية والطريقة التقليدية مستمرة، ونحن وفرنا للمؤسسة أداة جديدة من خلالها ينطلق بمدن جديدة وإذا نجحت الأداة نجحت وإذا فشلت فالطريقة القديمة موجودة لا بد من إعداد دراسة جدوى متكاملة قبل بداية القانون وتوضع الدراسة من قبل المؤسسة والدراسة محل رقابة من الجميع.

وتابع: هذه الدراسة تقول للقطاع الخاص لماذا استثمارك لدينا مربح ، وهذه الأرباح كحكومة سأكون شريكا والمواطن أيضا شريك في الربح، والشركة المساهمة ينتهي دورها بتوزيع الوحدات السكنية لآلاف المواطنين، وبذلك 90 ٪ من الهدف تحقق، لكن مع ذلك نص القانون على أن الدور لا ينتهي بل يستثمر في القطاعات الأخرى في المدينة نفسها تجاريا واقتصاديا وبنى تحتية وصيانتها وإدارتها بالخدمات وغيرها وبالتالي النشاط يتغير ويتحول إلى إدارة عقار.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى: "الحضور 49، موافقة 48 ، عدم موافقة 1"

المجلس يوافق على المداولة الأولى لقانون تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً

وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي: نشكر رئيس وأعضاء المجلس ونثمن الملاحظات كافة، وأعلنها بكل صراحة أمام رب العالمين ثم أمام الشعب، نعاني من الاحتكار وارتفاع الأسعار والسيطرة والنفوذ تجاه الأراضي، وثقة الشعب أعز وأغلى من أي شيء، علينا المصارحة، علينا أن نقر الحاجة إلى حزمة تشريعية تصدر بالتوافق منها التمويل والضرائب العقارية واحتكار الأراضي والمدن العمالية وكل ذلك ضمن برنامج عمل الحكومة.

وأضاف: نحتاج إلى مزيد من التنسيق بين الجهات المعنية تفاديا للعشوائية، أكلكم بكل صراحة لترسيخ حقوق المواطن أن المؤسسة تبذل جدها لخدمة الكويت وأهلها وأشكر جهودهم، أعلنها وأسجلها للتاريخ أن إقرار القانون من دون حزمة تشريعات إسكانية هو كذر الرماد في العيون، لذلك نحتاج إلى الحزمة التشريعية كما يبدأ العمل ونحتاج إلى التمويل لننطلق ونعمر الوطن وبذلك نكون بذرنا البذرة الصحيحة لتطوير مفهوم الرعاية السكنية.

د. عبدالعزيز الصقعبي "مقرر لجنة شؤون الإسكان" : نشكر أعضاء اللجنة الإسكانية د. حسن جوهر وحمد المدلج وحمد العبيد وعبدالله الأنبعي، والمكتب الفني، ونعد بأن دور الانعقاد لن ينتهي إلا وتقارير اللجنة جاهزة بحزمة التشريعات الإسكانية التي من خلالها نستطيع القول إننا وضعنا يدنا على الجرح، وقانون واحد لا يكفي، ونحتاج إلى دعمه بقوانين أخرى، والطريق مازالت طويلة، إلا أننا بدعم الأعضاء سيضع المجلس الإسكان أولوية.

د. حسن جوهر "رئيس لجنة شؤون الإسكان" : يجب أن نستذكر جميع الجهود النيابية التي بذلت في القضية الإسكانية خصوصا جهود المغفور له بإذن الله غنام الجمهور الذي كان أحد مؤسسي اللجنة الإسكانية ورئيس المجلس أحمد السعدون الذي كان من عام 1996 الأب الروحي للجنة الإسكانية وبذل الكثير من الجهد، وكل الشكر للشباب الكويتي الذي ساهم في مجلس 2020 من خلال ورش البناء والإصلاح.

وأضاف: هذا القانون باكورة عمل من أجل إنهاء القضية الإسكانية بالطريقة التي يستحقها الشعب الكويتي، قضية الإصلاح ليس فقط في محاسبة الحكومة ولكن من خلال بذل الجهد الذاتي لما يراه النائب عاملا مساهما في تحقيق الاستدامة التنموية.

الرئيس السعدون: الفرصة متاحة لتقديم أي تعديلات إلى اللجنة لإضافتها إلى المداولة الثانية.

### تقرير لجنة الداخلية والدفاع إنشاء مفوضية عليا للانتخابات

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة شؤون الداخلية والدفاع بشأن قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة " المفوضية العليا للانتخابات"

النائب خالد العتيبي " رئيس لجنة الداخلية والدفاع": التقرير التاسع بتعديل قانون رقم "35" لسنة "1962"، وفي جلسة 2022/12/13 وافق المجلس على طلب استعجال اللجنة في إعداد تقريرها حول الاقتراح المقدم في هذا الشأن، وتبين للجنة أن الاقتراح يعدل القانون 35 لسنة 1962 بغرض تلافي بعض جوانب القصور واستغلال الغموض في نقل الأصوات من دائرة إلى دائرة أخرى، بإنشاء مفوضية عليا لإدارة الانتخابات بدل من إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية، وبعد المناقشة انتهت اللجنة بإجماع الأعضاء الحاضرين إلى الموافقة على الاقتراح.

حسن جوهر يلقي كلمته

.. وهايف أيضا